

وأخيراً فإن السكندى يرى أن الفلاسفة الحكماء يسعون إلى معرفة الحق الأول ، وبذلك فإنهم يطلبون الثبات لا التغيير ، لأن التغيير مرتبط بالدنيا ، وهم يطلبون الآخرة ، وبذلك يكون الفلاسفة قد تجاوزوا اللذات الدنيوية والشهوات الحسية إلى المعتمولات الثابتة ، وإذا ظفروا بهذه المعقولات وتلك الحقائق العليا فإنها تصبح لهم ملكاً حقيقياً لا يخشون فقدها أو ضياعه .

كل ما سبق من السكندى إنما هو بشأن البحث الروحاني ، فهل معنى ذلك أنه ينسكب البحث الجسماني ، حقيقة هو لا ينسكب ، بل يعترف به ويستعمل عليه بالشرع ، ويحفل طريق إثباته هو الشرع ، وليس للعقل مجال في ذلك ، غاية ما في الأمر أن السكندى لا يسوى بين البحث الروحاني وما يلزمه من سعادة أو شقاوة روحية ، وبين البحث الجسماني وما يتبعه من سعادة أو شقاوة حسية ، فالأول هو طلب وبغية العلماء والحكماء والفلاسفة وطريق إثباته هو العقل ، والثاني طريق معرفته وإثباته الشرع وهو بغية العامة من الناس لأنهم يتلقون ويبحثون عن اللذات المادية المحسوسة .

نسكتني بهذا القدر بالنسبة لفيلسوف العرب السكندى ، وننتقل إلى المعلم الثاني الفارابي لتعرف على رأيه في هذا الموضوع .

الفارابي يرى أن الإنسان مكون من جزأين ، أولهما :

مشكل ، مصور ، مكيف ، مقدر ، متحرك ، متجزئ ، منقسم .

وثانيهما : ميان للأول في كل هذا ، غير مشارك له في حقيقة ذاته ، يناله

العقل ويعرض عنه الوهم .

(أنت مركب من جوهرين : إحداهما مشكل ، مصور ، مكيف ، مقدر

متحرك ، ساكن ، متجزئ ، منقسم ، والثاني : ميان الأول في هذه الصفات ،

غير مشارك له في حقيقة الذات ، يناله العقل ، ويعرض عنه الهم فقد جمع من عالم الأمر ومن عالم الخلق ، لأن روحك من أمر ربك ، وبذلك من خلق ربك (١) .

وبذلك يكون الإنسان قد جمع بين عالمين ، عالم الأمر وهو الروح ، وعالم الخلق وهو البدن .

وينبئ على ذلك أن الروح خالدة ، لأنها من عالم الأمر ، وعالم الأمر عالم أزلي ، ووجود الروح مرتبطة بوجود بدنيتها ، ومعنى ذلك أنها حادثة بحدوث البدن ولا يلاحقها الخلود ، إذن الفارابي قائل بخلود النفس مرة ، وحدوثها مرة أخرى ، وجعل الأولى هي النفس العارفة . والثانية هي الجاهلة (نفس عارفة خيرة ، وهي وحدها الخالدة ، ونفس جاهلة مرتبطة بالجسم تفنى بفناءه) (٢) .

وإننا أن نفهم كلام الفارابي في خلود النفس ، أو عدم خلودها ، أنه يقصد بالخلود النفس الكلية ، وأنها هي التي من عالم الأمر ، وهذا التقسيم إنما هو خاص بالنفوس الجزئية ، وعلى كل فإن الفارابي يعتبر مضطرباً ومتردداً في أمر النفس وخلودها ، وإن كنا حملنا كلامه في النفس على الخلود فاعتادنا في ذلك هو على وصفه للنفس بأنها من عالم الأمر وتصريحه بأنها خالدة وجعلنا هذا الخلود خاص بالنفس الكلية ، أما تقسيمه النفس بأنها خيرة وأخرى جاهلة فقد حملناه على النفوس الجزئية حتى يستقيم كلامه .

أما البدن فلا خلود له لأنه من عالم الخلق ، إذن فهو يفسد وينتهي أمره بخلوه من النفس .

(١) الفصوص ص ٧٠/٧٢ الفارابي

(٢) افق والعالم والإنسان ص ٢٣٥

ويذهب الفارابي إلى أن كمال النفس وسعادتها هي في أن تصير عالما معقولا ، أي أن تحاكي وتماثل وتنشبه بالعالم المعقول ، الذي كله خير وكله صل ، وكله حكمة ، أن كمال تلك النفس الإنسانية هو : أن تكون لديها صورة متكاملة عن العالم المعقول ، وهي محوزتها لتلك الصورة إنما تكون سعيدة سعادة حقة ، سعادة لا حد لها ولا نهاية ، وغاية ما تسمى إليه النفس هو إدراك البارئ سبحانه وتعالى والاتصال به فكامل النفس الإنسانية المطمئنة هو (عرفان الحق الأول بأدراكها ، معرفتها للحق الأول برتبة قدسية علي ما يتجلى هو اللذة القصوى) (١) .

وهذا معناه ببساطة أن الفارابي كما سبقه - أي الكندي - قد ركز على البعث الروحاني من خلال كلامه عن النفس وسعادتها والتي جعلها كلها سعادة عقلية روحية لا مسكان ولا مجال للسعادة أو الشقاوة الحسية البدنية فيها ، إنه قد تجاهل السعادة والشقاوة الحسنيين الخاصين بالبدن ، وهذا يجعلنا نقول أنه لا يعترف بهذا النوع من السعادة أو الشقاوة البدنية ، لأنه أهل تماما هذا النوع من اللذات وقصر اللذات الحقيقية على اللذات العقلية الروحية ، وأوضح أن كمال النفس وسعادتها إنما هو في العقلانيات والروحانيات وعلى ذلك فإن لنا أن نقول أنه ينكر البعث الجسماني وما يلزمه من لذات أو عقاب بدني ، وهو بذلك يكون قد خالف الكندي . حيث أن الكندي قد اعترف بالبعث الجسماني وإن كان لم يرفعه إلى مرتبة البعث الروحاني ، بل نزل به إلى العامة وجعله مطلبهم وغايتهم دون الخاصة أي الحكماء الذين يطلبون الروح وما يتعلق بها .

وأخيرا فإنا نقول : إن الفارابي آداة دليله ، وقادته فلسفته وهدهد عقله إلى أن السعادة الحقة واللذة القصوى لا تكون إلا للأفس دون

الأجسام، ولذلك ركز كلامه على الروح ولذاتها العقلية الروحية، وأنكر المتع واللذات الحسية، التي لا قيمة لها ولا وزن إذا ماقيست بالسعادة الروحية، ولذلك فإن العاقل هو الذي يطلب وينشد السعادة الروحية، لأنها هي الغاية القصوى للنفس.

وبانتهاء الكلام عن الفارابي نكون قد وصلنا إلى الشيخ الرئيس ابن سينا صاحب النص الفلسفي الموجود في أول هذا البحث، والذي اعترف فيه بالمعاد بشقيه: الروحاني والجسماني، وجعل الشق الثاني طريق إثباته الشرع، وتصديق خبر النبوة، وقطع كل سبيل بين هذا البعث وبين العقل، فالصلة بينهما معدومة.

وبين لنا ابن سينا رأيه في النصوص الشرعية الواردة بخصوص البعث الجسماني، ويرى أن أمر الشرع ينبغي (أن يعلم فيه قانون واحد، وهو أن الشرع والمثل الآتية على لسان نبي من الأنبياء يرأم بها خطاب الجمهور كافة).

ثم من المعلوم الواضح أن التحقيق الذي ينبغي أن يرجع إليه في صحة التوحيد من الإقرار بالصانع موحداً مقدساً عن: الكم والكيف والأيان والمثى والوضع والتغير، حتى يصير الاعتقاد به: أنه ذات واحدة لا يمكن أن يكون لها شريك في النوع، أو يكون لها جزء وجودي: كمي أو معنوي، ولا يمكن أن تسكون خارجة عن العالم، ولا داخلته، ولا بحيث تصح الإشارة إليه أنها هناك: بمنع إفاؤه إلى الجمهور.

ولو أتى هنا على هذه الصورة إلى العرب العاربة أو العبرانيين والأجلافي لتسارعوا إلى العناد، وانفقوا على أن الإيمان المدعو إليه إيمان معنوم أصلاً.

ولهذا ورد التوحيد تشبيهاً كاه، ثم لم يرد في القرآن من الإشارة إلى

هذا الأمر الأهم ، شيء ، ولا أتى بصريح ما يحتاج إليه من التوحيد بيان مفصل ، بل أتى بعرضه على سبيل التشبيه في الظاهر ، وبعضه تزجماً مطلقاً عاماً جداً لا تخصيص ولا تفسير له .

أما أخبار التشبيه فأكثر من أن تحصى ، ولكن القوم لا يقبلونها ، وإذا كان الأمر في التوحيد هكذا ، فكيف فيها هو بعده من الأمور الاعتقادية (١) .

ليس لبعض أن يعترض على كلام ابن سينا هذا ، والذهاب إلى أن الشريعة تخاطب الجمهور لا الخاصة بدليل أنها صورت الألوهية بما يتناسب مع مستوى العامة لا الخاصة ، ليس لهم أن يقولوا لابن سينا ، ان الآيات التي ورد فيها التشبيه ، إنما هي مصروفة عن ظاهرها بالقرائن ، بدليل أن العرب التي نزل القرآن بلغتهم يستعملون المجاز والاستعارة والتشبيه ، ويقولون : أن ألقاظ البد والنعام والضحك والذهاب والمجيء بالنسبة لله سبحانه وتعالى مصروفة عن ظاهرها ، بقرينة عدم جواز إسناد ظواهر هذه الألقاظ إليه سبحانه وتعالى ، لأنه مجرد قديم ليس بمحدث ولا جسم ولا يجوز عليه الأبن والمكان ، وليس كمثل شيء ، ولذلك فلا يقع أبس ولا التباس في استعمال هذه الألقاظ وغيرها في جانب الله سبحانه وتعالى ، لأن ابن سينا يرد على هذا كله بقوله :

(ثم هب أن هذه كلها - أي آيات التشبيه - مأخوذة على الاستعارة ، فأين التصوص المشيرة إلى التصريح بالتوحيد المحض الذي يدعو إليه حقيقة هذا الدين القيم المعترف بجلاله على لسان حكام العالم قاطبة .

(١) رسالة أضحوية في أمر المعاد . . . ص ٤٤/٤٥

وأين الإشارة إلى الدقيق من المعاني المستندة إلى علم التوحيد مثل أنه : عالم بالذات، أو عالم بعلم ، قادر بالذات، أو قادر بقدرته ، واحد على كثرة الأوصاف ، أو قابل لكثرة ، تعالى الله عن ذلك بوجه من الوجوه متجبر بالذات أو منزّه عن الجهات فإنه لا يحطو :

أما أن تكون هذه المعاني واجباً تحققها ، واتقان المذهب الحق فيها . أو يسع الصدوق عنها وإغفال البحث والروية فيها .

فإن كان البحث عنها معفو عنه ، وغلط الاعتقاد الواقع فيها غير مؤاخذ به ، بل مذهب هؤلاء القوم المخاطبين بهذه الجملة تسكف وعنه ضنية .

وإن كان فرضاً لازماً محتوماً محكوماً ، فواجب أن يكون مما صرح به في الشريعة ، وليس التصريح المعين ، أو الملتبس ، أو المقتصر فيه على الإشارة والإيحاء ، بل التصريح المستقص فيه والمنبه عليه والمؤيد حق البيان والإيضاح ، والتفهم والتعريف لمعانيه .

فإن المبرزين المنفقين ليالهم وأيامهم وساعات عمرهم ، على تمرين أذهانهم وتذكية أفعالهم وترشيع نفوسهم ، بسرعة الوقوف على المعاني الغامضة ، يحتاجون في فهم هذه المعاني إلى فضل إيضاح ، وشرح عبارة ، فكيف عثم العبرانيين وأهل الورد من العرب .

ولعمري لو كلف الله تعالى رسولا من الرسل ، أن يأتي حقائق هذه الأمور إلى الجمهور من العامة الغليظة طباعهم ، المتعلقة بالمحسوسات الصرفة أوهاهم ، ثم سامه أن يكون منجراً لعالمهم الإيمان والإجابة ، غير مهمل فيه ، ثم سامه أن يتولى رياضة نفوس الناس قاطبة ، حتى تستعد للوقوف عليها ، لكلفه شظفاً ، وأن يضع ما ليس في قوة البشر .

اللهم إلا أن يدركه خاصة الهبة ، وقوة علوية ، وإلهام متاوى فتكون
حيثما وسأله الرسول مستغنى عنها وتمليغه غير محتاج إليه ...

فنتاخر من هذا كله أن الشرائع واردة لخطاب الجمهور بما يفهمون ،
مقربا عالا يفهمون إلى أفهامهم بالتشبيه والتشليل .

ولو كان غير ذلك لما أغنت الشرائع البتة (١) .

بهذا النص يكون ابن سينا قد قطع بالاحتمال للشك فيه بأن الشرائع واردة
لخطاب الجمهور والعامّة ، ولذلك فهي نزلت إلى مستواهم وشبهت لهم الحقيقة
المخالفة ، والحقائق الغيبية بما يفهمون عن طريق التشبيه والتشليل ، حيث
أن أفهامهم لا تطبق فهم الحقائق الغيبية على ما هي عليه .

ولذا كان الأمر كذلك والشرائع أتت لمخاطبة الجمهور ، إذن فهي لم
تصرح بالحقيقة ، هذه الحقيقة هي التي يتشدها الحكام ويبحثون عنها .

ومعنى ذلك أن المعاد الجسماني التي أتت به الشرائع ، ليس هو
الحقيقة ، وإنما هو تشبيه وتمثيل للحقيقة التي لا تستطيع أفهام العامة استيعابها
لأنها فوق طاقتهم .

أما الحقيقة فهي أنه لا يوجد معاد جسماني ، وإنما هو معاد روحاني فقط
لا غير .

وإذا تسادنا وقلنا : كيف يكون الدلالة بالأمور المحسوسة على العالم
الآخر ، الذي هو عالم البعث ، والحياة الفانية دليل على أن هذه الحياة
الثانية حسية مادية ، على نحو ما أفادت آيات الشريعة ذات الدلالات
الحسية ؟

فإن الشيخ الرئيس يجب عن ذلك بأنه لو افترضنا أن البعث روحاني فقط ولا يمت إلى التجسيم بصفة ، فإن هذا الأمر سيكون بعيداً عن إدراك الأذهان — طلباً أذهان العامة — فالأذهان لن تدرك حقيقة وكنه البعث الروحاني ، ولذلك فإن الشريعة لكي تثبت أمر البعث الروحاني لم تجسده أمامها إلا التمثيل والتشبيه حتى يقرب أمر البعث إلى الأفهام وتمتاله المدارك .

وإذا كان هذا الطريق الحسي هو الطريق الوحيد المتعين لدى الشريعة في التعبير عن الحياة الآخرة ، سواء كانت تلك الحياة روحية أو جسدية فكيف يتخذ من ذلك حجة على كون الحياة الثانية في الواقع ونفس الأمر حياة حسية مادية بدنية .

يقول ابن سينا : (وكيف يكون ظاهر الشرع حجة في هذا الباب — أي البعث — ولو فرضنا الأمور الآخروية روحانية غير مجسمة بعيدة عن إدراك بداية الأذهان لحقيقتها ، لم يكن سبيل الشرائع في الدعوة إليها والتحذير عنها منها بالدلالة عليها بل بالتعبير عنها بوجودها من التمثيلات المقربة إلى الأفهام .

فكيف يكون وجود شيء حجة على وجود شيء آخر ، ولو لم يكن الشيء الآخر على الحالة المفروضة ، لكان الشيء الأول على حالته (١) .

ويعلق الدكتور سنيان دنيا على هذا الكلام من ابن سينا فيقول : (ولعله — أي ابن سينا — يقصد بهذه الفقرة : أنه كيف يكون وجود الدلالة بالأمور المحسوسة على العالم الآخر ، عالم البعث والحياة الثانية دليلاً على أن هذه الحياة حسية مادية على نحو ما أفادت هذه العبارات ، ذات الدلالات الحسية .

مع أنه لو فرض . وكانت هذه الحياة الثانية حياة روحانية غير مجسمة
وكانت بسبب ذلك بعيدة عن إدراك الأذهان لحقيقتها ، لوجب أن تدل
الشرائع عليها بنفس هذه الدلالة الحسية ، رعاية لأذهان العامة ، وبعد أن
تمريضهم فيما لا يحسنون الدخول فيه .

وإذا كان هذا الطريق الحسي متعبنا في الدلالة على الحياة الآخرة -
سواء كانت روحانية أو مادية - فكيف يتخذ منه حجة على كونها في
الواقع ونفس الأمر ، حياة حسية مجسمة (١) .

وبهذا يثبت أن الشريعة إنما جاءت لمخاطبة الجماهير ، وأن ما جاء بها
من آيات ودلالات على البعث الجسماني : ليس المقصود به حقيقة أن البعث
جسماني بدين ، بل المقصود به أنه تشبيه وتمثيل لما في الحياة الثانية والتي
كلها أمور روحية ، لا مجال للحس فيها أصلاً ، وما جاءت الشرائع والأديان
إلا لمخاطبة الجماهير الذين لا يفهمون من السعادة أو الشقاوة إلا اللغات الحسية
المرتبطة بالبدن وكذلك العذاب الحسي المرتبط بالمادة .

وعلى ذلك نصل إلى نتيجة هي أن ابن سينا يرى أن البعث روحاني
فقط لا جسماني .

والآن نصل إلى فيلسوف المغرب الإسلامي ابن رشد ، وهذا
الفيلسوف يقول : ان الشرائع السماوية اعترفت بالبعث الجسماني ، وذلك
من قبل أن يكون للفلسفة والفلاسفة وجود ، وهو يحدد ذلك بزمن ما بعد
موسى عليه السلام (والقول بمحشر الأجساد أفضل ماله منتشر في الشرائع
ألف سنة ، والذين تأدت إلينا عنهم الفلسفة (٢) هم دون هذا العدد من السنين

(١) المرجع السابق هامش ص ٥١ .

(٢) يقصد بهم فلاسفة اليونان .

وذلك أن أول من قال بحشر الأجساد هم أنبياء بني إسرائيل الذين أتوا ببدن موسى عليه السلام (١) ، وذلك بين من الزهور ومن كثير من الصحف المنسوبة لبني إسرائيل ، وثبت ذلك أيضا في الإنجيل وتواتر القول به عن عيسى عليه السلام (٢) .

إن رشد في نفسه هذا يقطع باعترافه بالبعث الجسدي ، لأنه وردت به الشرائع السماوية ، مثلة في أنبياء بني إسرائيل في زمن ما بعد موسى عليه السلام ، وهذا الزمن سابق للفلاسفة اليونانيين الذي أخذ عنهم وعن اخوانهم الإسلاميين الفلاسفة ، وهو في هذا النص لم يوضح دور العقل في ذلك ، هل هو مؤيد للشرائع فيما جاءت به أم لا ؟ وهل هو مؤمن حقا بما جاءت به الشرائع ؟ أم أنه يعترف بذلك مجرد اعتراف ، أي اعتراف ينقصه الدليل :

وينهج هذا الفيلسوف نهج ابن سينا من قبله في التفرقة بين العامة والخاصة ، ولما كان العامة هم الأغلبية فإن الشرائع — ومنها شريعتنا الغراء الإسلام — قد اهتمت بهم وقدمت لهم ما يناسب أفكارهم ويصلح من شأنهم ولذلك مثلت لهم الأمور الروحانية المجردة والتي لا يستطيع الجمهور فهمها ، ومثلتها لهم بالأمور المشاهدة المحسوسة لأن هذا هو المناسب

(١) من الملاحظ أن التوراة الموجودة اليوم ليس فيها ذكر لليوم الآخر ولكن القرآن الكريم يقول : إن العقيدة واحدة في جميع الأديان ، ولما كان الإيمان باليوم الآخر من أسس العقيدة ، فإن اليهودية تكون قد دعت إلى الإيمان به ، ومع ذلك فنحن لا نقطع بأن ما دعت إليه هو نفس مادما إليه القرآن وعلى نفس الصورة أم أنه بصورة أخرى ؟ لأن المراجع اليهودية لا تتكلم عن ذلك .

(٢) نهافت التهافت ق ٢ ص ١٨٦٤ ابن رشد ، دار المعارف

والملائم لهم ، ولما كان العاد ليس له مثال في الشاهد ، وكان الجمهور لا يستطيع فهم أمر مجرد ليس له مثال في الشاهد فإن الشرائع وإن اتفقت على أمر المعاد ، إلا أنها قد اختلفت (في تمثيل الأحوال التي تكون لانس السعداء بعد الموت ، ولانس الأشقياء ، فمنها ما لم يمثل ما يكون هناك للنفوس الزكية من اللذة ، وللشقية من الأذى ، بأمر شاهدة ، وصرحوا بأن ذلك كله أحوال روحانية وذات ملكية ، ومنها ما اعتد في تمثيلها بالأمر المشاهدة ، أعني أنها مثلت الذات المدركة هناك بالذات المدركة هنا ، بعد أن نفي عنها ما يقترن بها من الأذى ، ومثلوا الأذى الذي يكون هناك بالأذى الذي يكون هنا ، بعد أن نفوا عنه هناك ما يقترن به هنا من الراحة منه ، أما لأن أصحاب هذه الشرائع أدر كوا من هذه الأحوال بالوحى عالم يدر كها أولئك الذين مشاوا بالوجود الروحاني ، وأما لأنهم رأوا أن التقبل بالمحسوسات هو أشد تفهوما للجمهور ، والجمهور إليها وعنها أشد تحركا فأنخبروا أن الله يعيد النفوس السعيدة إلى أجساد تنعم فيها الدهر كله ، بأشد المحسوسات نعيما ، وهو مثلا الجنة ، وأنه تعالى يعيد النفوس الشقية إلى أجساد تتأذى فيها الدهر كله بأشد المحسوسات أذى ، وهو مثلا النار .

وهذه هي حال شريعتنا هذه ، التي هي الإسلام ، في تمثيل هذه الحال (١) . ثم يقول بعد ذلك : (ويشبه أن يكون التمثيل الذي في شريعتنا هذه أتم إقماما لأكثر الناس ، وأكثر تحريكا لنفوسهم إلى ما هنالك .

والأكثر م المقصود الأول بالشرائع .

(١) مناهج الأدلة في عقائد الملة ابن رشد ، تحقيق دكتور محمود قاسم ص ٢٤٢/٢٤١ مكتبة الإنجاو المصرية .

وأما التمثيل الروحاني فيشبه أن يكون أقل تحريكاً لنفوس الجمهور إلى ما هنالك. والجمهور أقل رغبة فيه ، وخوفاً لهم في التمثيل الجسماني ، ولذلك يشبه أن يكون التمثيل الجسماني أشد تحريكاً إلى ما هنالك من الروحاني (١) .

إن هذا الكلام ينطق بأن ابن رشد لا يقول بالبعث الجسماني وإنما يقول بالبعث الروحاني وما جاء في الشريعة الإسلامية ما هو إلا تمثيل للأمور غيبية غير مشاهدة ، أمور روحانية موجودة في العالم الآخر ، بأمر محسوسة مشاهدة معلومة للجمهور في دنياه فقه . حتى يفهم المراد منها وحتى يكون هذا دافعاً له إلى فعل الخير واجتناب الشر . وهذا لا يكون ولا يتم إلا إذا فهم الجمهور أنه يوجد في الآخرة ثواب وعقاب ، وهو أن يفهم هذا إذا قلنا له أن هذا الثواب وذلك العقاب هما أمران روحانيان ، لأن في دنياه هذه لم يشاهد أموراً روحانية ثواباً أو عقاباً وإنما مشاهدته كلها منسوبة على أمور حسية ملموسة ، ولكن تؤدي الشريعة أغراضها فإنها نزلت لمستواه ، ومثلت له الأمور الروحانية الموجودة في الآخرة بالأمور المحسوسة الموجودة أمام عينه في دنياه (ولذلك كان تمثيل المعاد لهم بالأمور الجسمانية أفضل من تمثيله بالأمور الروحانية) (٢) .

وإذا كان الأمر كذلك فإنه من الواجب على الخاصة ، أي العلماء أن لا يأخذوا الشريعة على ظاهرها في هذا الموضوع ، بل لا بد لهم من صرف هذا الظاهر ، وتأويله من الأمور المحسوسة إلى الأمور الروحانية ، لأن هذه الأمور المحسوسة هي تمثيل وتقريب للعامة ، وفرص الخاصة هو فهم الأمر على حقيقته ، وحقيقته هو الأمور الروحانية .

(١) المصدر السابق ... ص ٢٤٣ .

(٢) تهافت التهافت ق ٢ ص ٨٧١ .

وهذا الفيلسوف لا يمانع في أن تعود النفس إلى بدن ما ، لأن هذا لا يتقرب عليه المحال الذي يترقب على إعادة النفس إلى نفس البدن الخاص بها ، فالمعدوم لا يعاد ، وما يقال من أن الذي عدم هو الذي أعيد قول باطل ، لأنهما ليسا واحدا بالعدد بل هما اثنان ، وان كانا واحدا بالنوع (وذلك أن ما عدم ثم وجد فإنه واحد بالنوع ، لا واحد بالعدد بل اثنان بالعدد) (١) ، كما أن النفوس تتوالى على أجساد تتكون من مادة واحدة بعينها ، تتكون الأجسام في أزمانها المختلفة المتعاقبة ، وهي مادة واحدة ، ولذلك من المحال أن توجد كلها بالفضل .

إن الدكتور محمود قاسم يرى أن ابن رشد قائل بالبعث الجسماني ، لأنه اختار القول بعودة النفس إلى بدن ما ، وأنه في ذلك معتد بإبن عباس الذي روى عنه أنه قال : (ليس في الدنيا من الآخرة إلا الأسماء) .

أي أن البعث جسماني ، وأن اختلفت الجسمانية في الآخرة عن الجسمانية في الدنيا ، فالآخرة بالية والأولى باقية .

ويحتمى أن هذا ليس دليلا على اعتناق ابن رشد للقول بالبعث الجسماني ، كل ما هناك أنه قال : أنني لا أمانع من القول بعودة النفس إلى بدن ما ، وذلك للرد على من أنكروا البعث وشككوا في الشرائع وهو يسميهم الزنادقة .

أنه يقول بذلك من أجل هدف محدد ، وهو الرد على الزنادقة ، ولكنه لم يعتنقه مذهبيا ، ولم يصرح هو بذلك ، في حين أن كلامه عن البعث الروحاني وتمثيلا بالأمور المحسوسة المشاهدة واضح جلي ، أسهب فيه ودافع عنه ، وجعل للخواص منزلة ، وللجمهور منزلة ، والأدلة الشرعية

(١) تهاافت التهاافت ق ٢ ص ٨٧٢

(٢) نظر مناهج الأدلة ص ٤٤٢ وتهاافت التهاافت ق ٣ ص ٨٧٠

هي في متناول الاثنين ، يفهم الجمهور ظاهرها ويفهم الخواص حقيقةتها ،
انه عندما يقول : (ولذلك كان تمثيل المعاد لهم - أي الجمهور - بالأمور
الجبسائية أفضل من تمثيله بالأمور الروحانية) ، فإنه يقطع بالبعث
الروحاني .

وأيضاً عندما يصرح بأن الشريعة الإسلامية لكونها الشريعة الكاملة
هي خاتمة الشرائع وهذه الشريعة الخاتمة ، مقلت المعاد للجمهور بالأمور
الجبسائية لا الروحانية .

هل بعد هذا تصدق أن ابن رشد قائل بالبعث الجسائي ، اللهم لا ،
اننا نقطع بأنه قائل بالبعث الروحاني .

ونحتم الكلام عن ابن رشد في القضية بقوله :

(والحق في هذه المسألة أن فرض كل إنسان فيها هو ما أدى إليه نظره
فيها ، بعد ألا يكون نظراً يفضي إلى إبطال الأصل جملة . وهو إنكار الوجود
جملة ، فإن هذا النحو من الاعتقاد يوجب تكفير صاحبه ، لكون العلم
بوجود هذه الحال معلوماً للإنسان بالشرائع والعقول (١) .

هذه هي آراء فلاسفة الإسلام في البعث ، ركزنا فيها على ابن سينا ،
لأنه هو الذي تكلم في هذه القضية باستفاضة وأسهب في تفاصيلها ، ولذلك
أعطيناها حقه ، وإن كنا لم ننقص من حق الآخرين .

وإذا كنا قد تكلمنا عن كل واحد منهم على انفراد ، فإننا في استعراض
أدلتهم على إنكار البعث الجسائي وإثبات البعث الروحاني ، سنتكلم عنهم
جملة ولن نعرض للتفصيل إلا إذا اقتضى البحث ذلك .

أدلة الفلاسفة

الدليل الأول :

لو أعيد الجسم المعدم بعينه للزم من ذلك تخلل العدم بين الشيء - وهو الجسم المعدم - ونفسه - أى الجسم المعدم الذى أعيد - لكن تخلل العدم بين الشيء ونفسه محال ، فما أدى إليه من جواز إعادة المعدم بعينه محال .

وبذلك يثبت نقيضه وهو عدم جواز إعادة وهو المطلوب .

دليل الملازمة :

الجسم الذى أعيد ، هو نفس الجسم الذى كان موجوداً فى الدنيا إذن هما جسم واحد ، ومع ذلك فقد تخلل العدم - أى الموت - بين الشيء ونفسه ، أى بين الموجود الأول الذى كان فى الدنيا ، والموجود ثانياً فى الحياة الأخرى أى المعاد ، حيث أن الموجود ثانياً هو عين الموجود أولاً . ولما بطلان التالى : فيقوم على أن تخلل شيء بين شيئين ، لا بد فيه من تغاير هذين الشيئين ، حتى يقطع المتخلل الاتصال بينهما ، فإذا كان التخلل بين الشيء ونفسه . لأننى ذلك إلى التناقض وهو : تقدم الشيء على نفسه ، وتأخره عن نفسه ، فيكون تقدم لا تقدم ، وتأخر لا تأخر ، وهذا تناقض ، وبذلك يثبت أن المعاد الثانى غير الأول حتى يندفع التناقض ، وإذا كان الثانى غير الأول ، إذن فهما اثنان متغايران لا واحد فقط ، وبذلك لا يكون هناك معاد جسمانى .

ويوضح ذلك الكلبوبى قائلاً : (. . . لأن التخلل إنما يتصور بين

(١٢ - مجلة)

شئين ، ولا يعقل تخلل شيء بين شيء واحد ، فإن كانا وجودين متغايرين
لحيتته يكون! الموجود الثاني مثل الأول لا عينه ، ضرورة أن تعدد الوجود
في نفس الأمر يستلزم تعدد الموجود فيها ، فلا إعادة ، وإن اتحد يلزم
التخلل المذكور ، فالمراد من الشيء الواحد هو الوجود الواحد (١) .

أما ابن سينا فإنه يقول : أن الأمر لا يخلو من : (أما أن تكون تلك
المادة - أي المادة المعادة - هي المادة التي كانت حاضرة عند الموت .

أو جميع المادة التي فارقت جميع أيام العمر .

فعلى الأول : أي إن كانت المادة الحاضرة حالة الموت فقط ، وجب
أن يبعث المجموع والمتطوع به في سبيل الله على صورته تلك ، وهذا
قبيح عندهم - أي عند القائلين بالبعث الجسماني وأن للمعاد عين الأول .

وإن بعث جميع أجزائه التي كان أجزاء له مدة عمره ، وجب من ذلك
أن يكون جسد واحد بعينه يبعث يدا ورأسا وكبدا وقلبا .

وذلك لا يصح ، لأن الثابت أن الأجزاء العضوية دائما يتقل بعضها
إلى بعض في الإغذاء ، ويتلذذ بعضها من فضل غذاء البعض .

ووجب أن يكون الإنسان المغتذى من الإنسان في البلاد التي يحكى أن
غذاء الناس فيها الناس ، لذا نشأ من الغذاء الإنساني أن لا يبعث ، لأن جوهره
من أجزاء جوهر غيره .

وتلك الأجزاء تبعث في غيره ، أو يبعث هو ، ويضيق أجزاء غيره
فلا يبعث (٢) .

(١) حاشية الكلبوي ج ٢ ص ٢٥٨

(٢) رسالة اضحوية . . ص ٥٦/٥٥

واضح من هذا الكلام أن معاد الجسم الأول مستحيل، لأنه على القول بأن المبعوث هو الأجزاء التي كانت حاضرة له عند الموت، فإن الإنسان الذي حضرته الوفاة وهو مقطوع الرجل أو اليد أو الأتف أو الأذن بسبب ما، فإنه يبعث هكذا، وهذا قبيح عند من يقول بالبعث الجسماني، وخصوصا إذا كانت هذه الأجزاء قد قطعت بسبب الجهاد مثلا، وصاحبها أصبح من أهل الجنة.

وإن كان على القول بأن المبعوث هو جميع الأجزاء التي كانت له مدة عمره، فإنه يترتب عليه أن يكون الجسد المبعوث ثانياً محتورياً على جسد آخر، أو أجزاء من أجساد أخرى، حيث أن هذا الجسد قد نفست وأصبح تراباً، ولا مانع من أن يكون قد حرث وزرع، ونبت منه نباتاً، وأكله إنسان ما، أو من الجمائر أن يكون هذا الجسد الميت قد أكله أناس آخرون فور موته مباشرة، وبذلك سيكون قد تغذى به الآخرون، وخصوصا إذا كانوا أطفالاً، ونمت أجسامهم بعد ذلك، وحينئذ تقول: هل يبعث الجسد الأول ولا يبعث باقي الأجزاء التي أكلها الجسد الأول، أو يبعث تلك الأجزاء ولا يبعث الجسد الأكل.

لأنه من المستحيل القول: بإمكان بعث جسد واحد حمل في دنياه روحين لإنسانين في وقتين مختلفين لها معاً في وقت واحد بلا قسمة.

الدليل الثاني :

لو فرضنا أن المعاد في الحياة الثانية هو الجسم المعلوم في نهاية الحياة الأولى لكان مبتدأ من حيث أنه معاد .

لكن التالي باطل .

فما أدى إليه من إعادة المعلوم بعينه باطل ، وثبت نقيضه ، وهو عدم إعادة المعلوم بعينه .

التالي : وهو لكان مبتدأ من حيث أنه معاد — باطل لأن فيه اجتماع الضدين ، حيث أن المبتدأ والمعاد ضدان لا يجتمعان .

دليل الملازمة :

المعاد لا يعاد بعينه إلا إذا أعيد منه جميع عوارضه ، ومن هذه العوارض الوقت .

وهذه تعتبر مقدمة أولى في دليل الملازمة .

والثانية هي : كل حاصل في وقته الأول يكون مبتدأ .

وعليه فلو حصلت الإعادة العينية ، لاجتمع المبتدأ والمعاد معاً في شخص واحد ، فهو حينئذ مبتدأ حيث أنه وجد في وقته الأول ، وعند إعادةه يكون هو أيضاً مبتدأ لأن وقته الأول وجد معه ، وفي نفس الوقت هو معاد . وبذلك يكون الضدان قد اجتمعا في شخص واحد ، في وقت واحد وهذا محال .

والذي أدى إلى المحال — وهو القول بالإعادة العينية — يكون محالاً . وإذا كانت الإعادة العينية محالة ، فإنه يثبت نقيضها ، وهو عدم الإعادة العينية وهو المطلوب .

يقول الكلبي: (لوجاز إعادة المعدوم، لجاز أن يكون موضوعاً قولنا: هذا مبدأ وهذا معاد، متحدين بالذات، ومختلفين باعتبار محمولي المبدأ والمعاد، كما في قولنا: زيد قائم وزيد إقاعد، واللازم فيما نحن فيه باطل، لأن كل محمولين يرجبان المغايرة بين موضوعهما، ولو مغايرة اعتبارية كزيد القائم وزيد القاعد، والمغايرة التي أوجها المحمولان الاثنان، إنما تجامع الاتحاد الذاتي فيما استمر وجود الموضوع وهويته أو ثبوته في العدم مشفكاً عن الوجود الخارجي ليثبت المحمولان لذات واحدة، ويتحقق هناك اتحاد بالذات والهوية ومغايرة باعتبار المحمولين، وأما إذا ثبت له أحد المحمولين حال وجوده ثم فقد هويته ولم يكن لها ثبوت حال العدم، فلم يكن في نفسه ذاتاً واحدة ثم ثبت له محمول آخر كما فيما نحن فيه، فليس هناك بين الموضوعين اتحاد أصلاً بالاعتبار وهو ظاهر، ولا بالذات والهوية لأن عدمها فيما بين ثبوت المحمولين عبارة عن بطلان الهوية وفقدان الذات... وبقاؤه ذاتاً واحدة في نفسه إلى أن يلحقه المحمول الثاني إنما يتصور بأحد الأمرين إما باستمرار الوجود الخارجي أو باستمرار الثبوت حال العدم، فإذا لم يسكن له شيء منهما، لم يسكن هناك اتحاد بين الموضوعين أصلاً، فبقي الاثنيتية الصرفه، أي الخالية عن الاتحاد بوجه ما) (١).

الدليل الثالث :

لو أعيد المعدوم بعينه لصح أن يوجد مثلاً لا يتميز أحدهما عن الآخر،
لكن التالي باطل .

فما أدى إليه باطل .

دليل الملازمة :

الله سبحانه وتعالى قادر على أن يوجد مثل المعدوم معه ، وهذا المثل
داخل في دائرة الإمكان ، فلنفرضه واقفاً مع المعدوم ، وحينئذ يوجد
مثلاً بلا تمييز بينهما، حيث أنهما اتفقا في الماهية وجميع العوارض الشخصية
لأن حكم الأمثال واحد، وهما المعدوم والمستأنف الذي فرضنا إيجاداه
مع المعاد .

أما بطلان التالي : فلأن الانثنية تقتضى المغايرة والتمايز، وعلى ذلك
فوجود اثنين لا يتميز أحدهما عن الآخر محال .

وما أدى إلى المحال - وهو القول بالإعادة العينية - محال وإذا ثبت
أن الإعادة العينية محالة، ثبت نقيضه وهو عدم الإعادة العينية وهو
المطلوب .

يقول الجلال الدواني نقلاً عن ابن سينا : (إذا وجد الشيء وقتاً ما
ثم لم يعدم ، واستمر وجوده في وقت آخر ، وعلم ذلك أو شوهده ، علم أن
الوجود واحد ، وأما إذا عدم فليكن الموجود السابق (أ) وليكن المعاد
الذي حدث (ب) ، وليكن المحض الجديد (ج) ، وليكن (ب) كـ (ج) في الحدوث
والموضوع والزمان وغير ذلك ، ولا يخالفه إلا بالعدد ، فلا يتميز (ب)

عن (ج) ، في استحقاق أن يكون (أ) منسوبا إليه دون (ج) ، فإن نسبة (أ) إلى أمرين متشابهين من كل وجه إلا في النسبة التي ينتظر هل يمكن أن يختلف فيها ، أو لا يمكن ؟ .

لسكهما إذا لم يختلفا فيها فليس أن يجعل لأحدهما أولى من أن يجعل للآخر .

فإن قيل : إنما هو أولى (ب) دون (ج) لأنه كان (ب) دون (ج) فهو نفس هذه النسبة ، وأخذ المطارب في بيان نفسه بل يقول الخصم : إنما كان (ج) .

بل إذا صح مذهب من يقول : أن الشيء يوجد فيتعلم من حيث هو موجود ، ويبقى من حيث هو ذاته بعينه ذاتا ، ولم يتعلم من حيث هو ذات (١) . ثم أعيد إليه الوجود أمكن أن يقال بالإعادة ، إلى أن يبطل من وجوه أخرى .

وإذا لم يسلم ذلك ولم يجعل للمعدوم في حال العدم ذاتا ثابتة ، لم يمكن أحد الحادثين مستحقا لأن يكون له الوجود السابق ، دون الحادث الآخر بل إما أن يكون كل واحد منهما معادا ، أو لا يكون كل واحد منهما معادا .

وإذا كان المحمولان الاثنان يوجبان كون الموضوع لهما مع كل واحد منهما غير نفسه مع الآخر ، فإن استمر موجودا واحدا ، وذاتا ثابتة واحدة ، كان باعتبار الموضوع الواحد القائم موجودا أو ذاتا شيئا واحدا ، وبحسب اعتبار المحمولين شيئين اثنين ، فإذا فقد استمراره في نفسه ذاتا واحدة ، بقيت الاثنية الصرفة لا غير (٢) .

(١) القائل بذلك هم المعتزلة .

(٢) العقائد العنصرية ص ١٩٢/١٩٤

الدليل الرابع :

لو اعيد المعدوم بعينه للزم الحكم عليه عند وجوده بأنه عين الموجود
الأول .

ولو حكم عليه بأنه عين الموجود الأول ، لكان المعدوم حال عدمه
متصفا بصحة العود وإمكانه .

ولو كان متصفا بصحة العود وإمكانه ، لكان متميزا ، لكن التميز
للمعدوم باطل .

فا أدى إليه من الاتصاف بصحة العود باطل .

فأ أدى إليه من الحكم عليه بأنه عين الموجود الأول باطل .

فا أدى إليه من القول بالإعادة العينية باطل .

وإذا بطل ذلك ، ثبت تقيضه ، وهو عدم الإعادة العينية .

وهو المطلوب

ومن المعلوم أن الفلاسفة لا يقولون بأن المعدوم متميز في حال عدمه
لأنه لو كان كذلك لكان له ذات ثابتة يشار إليها في حال العدم وهذا
ليس بصحيح .

وأياضا فان صحة العود صفة ثبوتية ، وعليه فلا اتصف بها المعدوم حال
عدمه ، لكان متميزا حيث أن صحة العود لما كانت صفة ثبوتية ، فإنه يلزم
أن يكون الموصوف بها متميزا عن غيره ، حتى أنه استحق هذه الصفة
دون غيره ، لأن المجهول لا يثبت له صفة ، ولما كان المعدوم غير متميز
في حال عدمه ، فإنه لا يصح أن يتصف بصحة العود وإمكانه ، وإلا لأدى
ذلك إلى كونه متميزا غير متميز وهذا باطل .

ثم ان للفلاسفة بعد أدلتهم السابقة شبهتان على بحث الاجساد .

الشبهة الأولى :

لوجاز إعادة الاجساد . لادى ذلك إلى محفلور ، هو : إما عندهم حشر
الاجساد كلها ، وإما حشر البعض دون البعض . وأنتم أيها القائلون بالمحشر
الجباني لا تقررون ذلك .

بيان ذلك : أن الاجساد عندما تفارقها الانفس ، فإنها تتحلل
وتصبح ترابا ، هذا التراب قد يصبح مكوونا لنبات ما ، مما يأكله الإنسان ،
فإذا ما أكله الإنسان فإنه يجوز أن يتولد منه منى يكون فيما بعد إنسانا .

فلو قلنا بإعادة الاجساد ، فإننا نسأل ، أى جسد هنا سيبعث أم هو
الجسد الذى تتحلل وأصبح ترابا ؟ أم هو الجسد الذى تتكون من هذا
التراب ؟ أم هو جسد الإنسان الذى تتكون من منى الإنسان النابت ؟ وأيضا :
نشاهد فى عالمنا هذا أن بعض الناس لا يتورع أن يأكل لحم أخيه
الإنسان ، واللحم المأكول يصبح جزءاً من مكونات الشخص الأكل فهل
هذا الجزء المأكول سيبعث مع صاحبه الاصلى ؟ أم مع الشخص الأكل ؟

وإذا افترضنا أن أحدهما كان تقيا ، والآخر كان شقيا عاصيا أو أن
أحدهما كان مؤمنا والآخر كافرا ، ومن الطبيعى طبقاً للعدالة الإلهية ، أن
التقى أو المؤمن سيبعث والآخر سيغيب ، فهل الجزء المأكول يسببهم أم
سيغيب ، وفى الحالتين نقول : فإنه يلزم تعذيب المؤمن أو إثابة الكافر ،
وينطبق هذا على المثال الأول .

فلو قلنا باعادة الاجساد - فضلا عما سبق - يلزم إما إعادة الأكل
والمأكول ، وهنا يلزم المحال ، لأن الجزء المأكول سيبعث مرتين وسيكون
موجوداً فى شخصين فى آن واحد ، وهذا محال .

واما أن يعاد أحدهما دون الآخر ، وحيث نقول أن البعض لم يبعث ، وهذا باطل ، يضاف إلى ذلك أن بعث أحدهما دون الآخر يلزمه الترجيح بدون مرجح ، وهذا باطل .

الشبهة الثانية :

حشر الأجساد اما أن يكون لا لغرض ، أو لغرض عائد على الإنسان المعاد ، وكلاهما محال . فما أدى إلى المحال محال ؛ إذن حشر الأجساد محال بيان ذلك :

أن القول بأن البعث لا لغرض ، هو قول بالبعث ، والبعث في جانب الله سبحانه وتعالى محال .

والقول بأن البعث لغرض هو النعيم أو العذاب محال . لأنه ان كان الغرض هو النعيم ، فإن هذا حاصل للبعث بدون بعث ، حيث أن النعيم هو دفع الألم ، وهو متوفر للبعث بلا بعث .

وان كان الغرض هو العذاب والعقاب ، فهذا لا يليق بالله سبحانه وتعالى ، إذ كيف يعثه من موته ليعذبه .

ولذا كان الحشر لا لغرض أو لغرض . باطل ، فما أدى إليه وهو القول بحشر الأجساد ، يكون باطلا .

أما إذا كان البعث لغرض عائد إلى الله سبحانه وتعالى ، فإن هذا نقص يجب تنزيه الله سبحانه وتعالى عنه ، لأنه غير محتاج إلى غيره في أي أمر من الأمور ، والقول بأن الغرض عائد إليه ، قول بأنه محتاج - معاذ الله عن ذلك -

ويبنى على كل ما سبق أن البعث روحاني لا جسماني ، ويترتب على ذلك أن النعيم والثواب واللذة كلها روحانية . والعذاب والعقاب والإيلام هي الأخرى روحانية .